السلط ضدها أيضاً ، ومن ثم قام وفد من جماعة المفتي ، محمد امين الحسيني ، بزيارة للأمير ، وعرضوا عليه استئجار اراضي غور الكبد ، كما ارسل ملك العراق برقية للامير طالبه فيها بقطع علاقاته مع اليهود . ومن اجل تهدئة العاصفة التي ثارت من حوله ، نشر الامير مناقصة في الصحافة العربية تشابه عرض اراضيه للتأجير . وفي الوقت نفسه ، ارسل كتاباً الى مندوبي الوكالة ، نيومان وفريشتاين ، اعلمهما فيه ، بان الاعلان في الصحافة لن يؤثر على اتفاقية التأجير وملحقاتها ، وانه لم يكن « إلا للتغلب على الظروف الراهنة » (٤٨) . وكي يتغلب الأمير على المعارضة في الداخل، قام بتغيير رئيس الحكومة عبدالله السراج، وعين بدلاً منه إبراهيم هاشم ، المعروف بتأييده لتلك الصفقة ، وأوعز لرجاله فأرسلوا وفوداً مؤيدةً له ولسياسته ، وكان يتزعم هذه الوفود مثقال الفايز ، وسعيد المفتي وعلي طوقان وشمس الدين سامي (شركسي) ونظمي عبد الهادي . وفي نيسان ١٩٣٣ ، أفشل محاولة عادل العظمه ، باصدار قانون في المجلس التشريعي الاردني يمنع بيع الاراضي للاجانب .

وقد وصلت سياسة التقارب بين الشيوخ وادارة الوكالة اليهودية الى ذروتها في الاحتفال الرسمي والعلني في فندق الملك داود الذي اشترك فيه الشيوخ من جهة وحاييم وايزمن وحاييم ارلوزورف من جهة ثانية . وبدأت في اعقاب ذلك ، موجة جديدة من الاحتجاج ، حيث ارسلت العرائض الى الأمير ، مطالبه بايقاف التعاون مع اليهود (٤٩) .

وفي عام ١٩٣٣ ، تم تجديد اتفاقية التأجير لمدة نصف سنة أخرى ، حيث قام الأمير نفسه بالتوقيع عليها من جهة وشركة تطوير الاراضي من جهة ثانية . (وكانت هذه هي المرة الاولى التي توقع فيها على الاتفاقية مؤسسة صهيونية معروفة ، دون ان يتم ذلك بواسطة اشخاص غير معروفين) . وفي عام ١٩٣٥ ، اصطدمت عملية تمديد اتفاقية التأجير بعدة صعوبات : فقد حاول الأمير رفع رسوم التأجير فأعلم موشي شرتول (شاريت) ، رئيس الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية آنذاك ، بأنه مهتم بتغيير الاتفاقية بأخرى جديدة تنص على دفع رسوم أعلى . وعندما اتضح للأمير ان البريطانيين يعارضون ذلك أعلم ممثل الدائرة السياسية آهرون حاييم كوهين، بأنه ينوي الغاء الاتفاقية، عندما تنتهي مدتها في أواخر١٩٣٤، وعندما أرادتأجير الاراضي الى البنك العربي ، ضغط عليه البريطانيون ، من جديد ، لعقد الاتفاقية مع ادارة الوكالة اليهودية (٥٠) . وقد نص أحد بنود الاتفاقية على ان يتعهد الامير بعدم اجراء اية مفاوضات ، خلال اربع سنوات ، مع اي شخص او اية جهة تشابه اراضي غور الكبد . وانه ، اذا ما خالف ذلك ، يدفع ١٠ آلاف جنيه فلسطيني . وقد حصل الوسيط محمد الأنسي على مبلغ ١٨٠٠ جنيه فلسطيني ، مقابل اتمام الصفقة . وتم التوقيع على الاتفاقية في الخامس من شباط ١٩٣٥ في القدس ، وبقيت صالحة لغاية ١٩٣٩ ، وبقي مضمونها سرياً ولم يجر اطلاع البريطانيين عليه (٥١) .

موقف الادارة الصهيونية من قضية غور الكبد

لم تُسلِّم الحركة الصهيونية ابداً بالفصل الاداري بين جزئي « ارض ـ اسرائيل » الانتدابية ـ الغربية والشرقية . فمن الناحية الايديولوجية ، اعتبرت شرق الاردن جزءاً من « ارض ـ اسرائيل » ؛ ولكنها من الناحية العملية ، لم تبذل اية جهود لالغاء هذا الفصل ، ما